الفصل الأول

مفاهيـم عامـة

تعريف علم الاقتصاد

مند أن وجد الإنسان على الأرض وهو يحاول أن يتعامل مع الطبيعة المحيطة به ليحصل منها على حاجاته المختلفة (مأكل . ملبس . سكن) ودائما يحاول تحسين هذه الحياة باستمرار . وعملية إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة بواسطة الموارد الاقتصادية المتاحة هي من صميم مجال علم الاقتصاد ولا شك أن طرق ووسائل وأوقات إشباع الحاجات اختلفت على مر العصور ومازالت من مجتمع إلى أخر ومن فترة زمنية معينة إلي أخرى داخل المجتمع نفسه وذلك حسب عوامل كثيرة منها على سبيل المثال النظام الاجتماعي السائد في مجتمع معين ودرجة تطوره..... الخ

وعلى ذلك فإن اختلاف النظرة الاقتصادية لعملية إشباع الرغبات المتعددة بالموارد الاقتصادية المتاحة من مجتمع إلى أخر ومن فترة إلى أخرى قد انعكست على تعريفات علم الاقتصاد حيث يوجد عدد كبير من التعريفات المتنوعة لهذا العلم وان كل تعريف يعكس وجهة نظر قائله ومفاهيمه ويعكس الحقبة الزمنية التي قيل فيها هذا التعريف . ومن بين هذه التعريفات ما يلي :-

عرف " **ادم سميت**" علم الاقتصاد في كتابه المشهور " ثروة الأمم " بأنه العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها.

ثم أضاف " **جون ستيوارت ميل** " معنى جديد إلى تعريف سميت فعرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة وتوزيعها بالطرق والوسائل العلمية .

أما " **الفرد مارشال** " يقول : انه العلم الذي يختص بدراسة الإنسان في أعماله الاعتيادية في الحياة عن طريق ذلك الجزء من نشاطه الفردي والاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا باقتناء واستعمال المتطلبات المادية للحياة . فهو يبحث كيف يحصل الإنسان على دخله وكيف يستعمل ذلك الدخل ؟ فهو من ناحية دراسة للثروة ومن ناحية أخرى جزء من دراسة الإنسان .

علم الاقتصاد .Economics

هو دراسة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة أو المحدودة ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج سلع وخدمات مختلفة بقصد تحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة .ويبدو أن هذا التعريف أكثر شمولا.

الموارد الاقتصادية (الإنتاجية) Economic (Productive) Resourses:-

يقصد بالموارد الاقتصادية عناصر الإنتاج أو الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية.

تتلخص الموارد الاقتصادية فيما يلي :-

1- الموارد البشرية (العمل **Labor**):-

وهي تمثل المصدر الرئيسي للقوى العاملة في المجتمع ويعرف العمل بأنه الجهد الإنساني المبذول والجهد يمكن أن يكون جسمانياً(عضلياً) أو فكرياً (عضلياً) وفي ضوء هذا التعريف نعتبر جميعاً في المجتمع عمالاً سواء كنا عمالاً

يدويين أو موظفين مفكرين ويسمى الدخل المتأتي للعامل الأجر(wage) ويستخدم بعض الكتاب كلمة الاجر للدلاله على الأجر اليومي وكلمة الراتب (salary) للدلالة على الأجر الأسبوعي أو الشهري أو السنوي.

2 ـ الموارد الطبيعية (الأرض Land):ـ

وهي تتمثل في الأراضي الزراعية والأراضي المستخدمة في الصناعة والسكن والمعادن والثروات النفطية والثروات المائية أي كل ما ينتمي إلى باطن الأرض وما عليها من موارد يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية.أما الدخل المتأتى لصاحب الأرض فيسمى الريع.

3 ـ رأس المال (Capital):ـ

ويقصد به المعدات والآلات والمصانع والمباني المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والدخل المتأتي لأصحاب رؤوس الأموال فيسمي الفائدة على رأس المال (Interest)

4 ـ التنظيم:ـ

وهي عملية اخذ المبادرة في جمع وتنظيم وتنسيق عناصر الإنتاج المختلفة واستخدامها في العملية الإنتاجية. كما يشمل التنظيم عملية اختراع واستخدامات أنماط وطرق جديدة في الإنتاج. وقد يرى البعض أن التنظيم نوع متقدّم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الأول (الموارد البشرية).

وقد يختلف مدى توافر عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى. فبعض الدول تعتبر غنية لأنها تحظى بنصيب من الموارد الاقتصادية أوفر من غيرها ولكن هذه الوفرة مسألة نسبية. فمدى توافر هذه الموارد الإنتاجية محدودة بالنسبة لكل الدول الغنية منها والفقيرة .. ومن هنا تبرز المشكلة الاقتصادية التي يحاول الاقتصاد حلها.

ينقسم قسم الاقتصاد إلى قسمين :

الاقتصاد التحليلي الجزئي .Micro-economics

الاقتصاد التحليلي الكلي .Macro Economics

ويعرف الاقتصاد الجزئي : انه ذلك العلم الذي يبحث في النشاط الاقتصادي لوحدات فردية سواء كانت منشات فردية أو أفراد مستهلكين. حيث يدرس العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما ويدرس سلوك المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم بإنتاجها وبيعها ويدرس سلوك المنشاة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج وتوازن السوق وما إلى ذلك.

أما الاقتصاد الكلي فيعرف بأنه ذلك العلم الذي يقوم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل . فهو يقوم بدراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية في هذا المجتمع مثل (الدخل القومي ، الاستهلاك ، المستوى العام للأسعار) فهو يبحث في المتغيرات التي تتحكم في الناتج الكلي للمجتمع من السلع والخدمات والتشغيل الكلي للموارد الإنتاجية التى تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات.

المشكلة الاقتصادية(Economic Problem):

تتلخص المشكلة الاقتصادية في أمرين رئيسيين:

الأول : إن الموارد الاقتصادية نادرة أو محدودة حيث أنها لا توفر بكميات تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات المرغوب فيها.

الثاني : إن الرغبات المادية للإنسان غير محدودة، أي أن رغبات المستهلكين في الحصول على السلع والخدمات المختلفة هي رغبات غير متناهية ومن هنا يتضح أن المشكلة الاقتصادية تبرز بسبب أن الموارد الإنتاجية المتوافرة لا تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات التي تشبع حاجات الأفراد وميولهم. ولو لم تكن هناك مشكلة ندرة في الموارد الاقتصادية ما قامت المشكلة الاقتصادية من أساسها.

السلعة (Commodity) :

السلعة هي عبارة عن أي شيء يعطي منفعة أو يحقق إشباعاً لمستخدمه.

ومن السلع ما هو ضروري كالملبس والمأكل والمسكن وما هو كمالي كالجواهر واليخوت. غير أن ما يعتبر ضرورياً بالنسبة لشخص معين قد يكون كمالياً بالنسبة لشخص آخر وكذلك ما هو كمالي في حقبة من الزمن قد يصبح ضرورياً في فترة أخرى.

السلع الاقتصادية(السلع غير الحرة) Economic Goods :

هي تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات نادرة أو محدودة مقارنة برغبات الإنسان لدرجة انه ليس بإمكان أي شخص الحصول على أي كمية يحتاجها دون مقابل. بمعنى انه يوجد سعر محدد لهذه السلع.مثل الأطعمة والملابس وغيرها.

وتنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع استهلاكية وسلع إنتاجية وخدمات:ـ

ـ السلع الاستهلاكية :

هي السلع التي تستهلك مباشرة كالملابس والغذاء وبعض هذه السلع تستهلك في فترة قصيرة لأنها قابلة للتلف كالخضروات والفواكه. ويعتبر البعض الأخر سلعاً استهلاكية معمرة أو طويلة الأجل كالأدوات الكهربائية (البرادات وأجهزة التلفاز والغسالات) والسيارات وغيرها.

ـ السلع الإنتاجية (السلع الرأسمالية):

وهذه لا تستهلك بصفة مباشرة بل تستخدم في إنتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات والشاحنات والجرارات وغيرها.

ـ الخدمات:

فهي أيضاً تستهلك بشكل مباشر، وهي تطلب لأنها تشبع رغبات معينة مثلها مثل السلع الأخرى. ومن أمثلة الخدمات إصلاح السيارات واستشارة الطبيب والمحامي وحلاقة الشعر والنقل وغير ذلك من الخدمات المماثلة.

السلع غير الاقتصادية (السلع الحرة) Noneconomic Goods:

وهي تلك السلع الموجودة في الطبيعة بكميات كبيرة وغير محدودة مقارنة برغبات الإنسان لدرجة انه بإمكان أي شخص الحصول على الكمية التي يحتاجها دون مقابل أي انه لا يوجد سعر لهذه السلعة ومن الأمثلة على هذا النوع من السلع الهواء وأشعة الشمس والمياه في بعض المناطق.

إن رغبتنا في الحصول على السلع والخدمات غير محدودة فكلما حصلنا على بعضها زادت رغبتنا في الحصول على المزيد منها. ذلك أن الرغبات تتغيّر مع الوقت وتزداد تشعباً وشمولاً. والمشكلة الاقتصادية تواجه الدولة كما تواجه الفرد. وهي مشكلة كل نظام اقتصادي بصرف النظر عن هوية ذلك النظام سواء كان نظاماً رأسمالياً أو شيوعياً أو نظاماً مختلطاً. ومن هنا نلاحظ انه ليس ثمة حل واحد لهذه المشكلة بل توجد عدة حلول. فكل نظام يحاول أن يحل

هذه المشكلة بطريقته الخاصة وحسب فلسفته الخاصة وحسب ثقافة المجتمع وتراثه. وبمعنى آخر فإن كل نظام اقتصادي يحاول أن يجيب على الأسئلة الثلاثة التالية بطريقته الخاصة وهي:

أولا : ما هي السلع التي سننتج ؟ وبأي مقدار ؟

ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع يتطلب علينا القيام بإنتاجها خاصتاً أن مشكلة الندرة تحتم علينا ذلك. حيث انه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد الحصول عليها وبالتالي فإننا نواجه مشكلة الاختيار والتضحية وتكلفة الفرصة البديلة.

ثانياً : كيف ستنتج هذه السلع ؟

يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات وبتكلفة قليلة إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

ثالثاً : لمن ستنتج هذه السلع ؟

ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في الاقتصاد فبسبب مشكلة الندرة فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب حاجات ورغبات أطراف أخرى.

فمثلاً في نظام التخطيط المركزي (الشيوعي) تقوم لجنة مركزية بمهمة تخصيص الموارد وتحدد الطريقة التي يتم بها هذا الاستخدام. كما تحدد كيفية توزيع الإنتاج على كافة قطاعات الإنتاج وفئات المجتمع. أما في النظام الرأسمالي يقوم السوق بالدور الرئيسي في تخصيص الموارد فعندما يُقدم المستهلكون على شراء سلعة معينة ويزداد الطلب عليها يرتفع سعرها ويعطي ذلك إشارة للمنتجين بإنتاج وتسويق تلك السلعة وبذلك تنتقل الموارد تلقائياً إلى هذا المجال من الإنتاج. وبين هذين النظامين هناك صور متعددة من تدخل الدولة لتوجيه استخدام الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

طريقة التحليل الاقتصادي

يستخدم في الاقتصاد نفس الأسلوب التحليلي المستخدم في العلوم الأخرى إذ يهتم الاقتصاد بوصف الظواهر الاقتصادية وتحليلها وشرحها وربطها بعضها البعض، غير أن دقة التحليل تختلف في الاقتصاد عنها في العلوم الطبيعية الأخرى، فبينما يستطيع الكيميائي التحكم داخل معمله في بعض العوامل التي تؤثر في تجربته فإن الاقتصادي لا يتمكّن من ذلك في اغلب الأحوال. حيث إن الاقتصاد مجاله الإنسان. والواقع تشوبه تعقيدات كثيرة يصعب عزلها عن بعضها البعض في كثير من الأحيان لذلك يكتفي في الغالب بافتراض ثبات بعض العناصر التي نريد أن نبعد تأثيرها عن التجربة الاقتصادية. وعليه كثيراً ما يصادف القارئ في الاقتصاد عبارة (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) أو (مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة) فمثلاً عندما نريد أن نعرف أثر تغيّر سعر سلعة ما على الكمية المشتراة من تلك السلعة فإننا نكتفي بالنظر إلى اثر التغير في سعر السلعة فقط ، دون النظر إلى العوامل الأخرى التي قد تؤثر في الكمية المطلوبة منها، أي أننا نفترض ثبات الدخل ، وأسعار السلع الأخرى ، وأذواق المستهلكين وغير ذلك. ونحن نفعل ذلك لتيسير التحليل، إذ لولا استخدام مثل هذا الأسلوب ، فلن نتمكن من الوصول إلى نتائج مقبولة ومفيدة.

النظرية الاقتصادية Economic Theory

تعتمد النظرية الاقتصادية كبقية النظريات الأخرى على تجريد الواقع من تعقيداته المتعددة وتبسيطه ليسهل فهمه واستيعابه وتستخدم النظرية لشرح الظواهر والتنبؤ بها.

كما تتكون النظرية الاقتصادية من مجموعة كبيرة من المعارف والنظريات الفرعية والأفكار والمفاهيم الاقتصادية وتشرح النظرية الاقتصادية بصفة عامة العلاقات الموجودة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ــ والمتغير هو أي شيء يأخذ قيمة متغيرة ومن أمثلة المتغيرات الاقتصادية (الكمية المطلوبة ، الكمية المعروضة ، السعر ، التكلفة ، الاستثمار) وغيرها

وتهدف النظرية الاقتصادية إلى تنمية إدراكنا ومعارفنا عن العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض. فهي تحاول أن تشرح العلاقة السببية بين تلك المتغيرات أي تحاول تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل في العلاقة موضوع البحث الأمر الذي يساعدنا في اختيار البيانات وتحليلها لتفسير مختلف الظواهر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل في ضوء هذه المتغيرات المستقلة. وهناك طريقتان لمعرفة ما إذا كانت النظرية جيدة أم لا. هما :

أولاً : أن تكون فرضيات النظرية سليمة ، بمعنى أن تكون متوافقة منطقياً مع بعضها البعض.

ثانياً : أن تكون النظرية قابلة للاختبار ؛ وذلك لمعرفة مدى قدرتها في الواقع على التنبؤ بالمتغيرات المقصودة. فإذا كانت لها القدرة على التنبؤ تكون نظرية مفيدة. إذ أن التنبؤ يساعدنا في مجابهة الظواهر الاقتصادية أو على الأقل الاستعداد لها. فالنظرية المفيدة هي التي تساعدنا على فهم الواقع. والنماذج الاقتصادية التي سنستخدمها فيما بعد ستساعدنا أيضاً على فهم الظواهر الاقتصادية.

منحنى إمكانية الإنتاج (منحنى حدود الإنتاج) (Production Possibilities Curve)

لقد سبق أن ذكرنا بأن سبب المشكلة الاقتصادية يكمن في ندرة الموارد الاقتصادية أي توافرها بشكل محدود بحيث لا يكفي لإشباع الرغبات المتعددة من السلع والخدمات وهذا يحتم على المجتمعات ، وعلى الأفراد أيضا الاختيار أو المفاضلة بين إنتاج سلعة دون أخرى.

مثال:

نفرض أن عناصر الإنتاج التي لدينا ثابتة ، وأن الاقتصاد في حالة توظف كامل (لا توجد عناصر إنتاج معطلة ولنفرض أيضاً أن القدرات الفنية للمجتمع ثابتة أيضاً على الأقل في المدى القصير. فإذا أردنا إنتاج سلعتين – بالموارد المتوفرة لدينا وحدة مدنية كالقمح والأخرى عسكرية كالبنادق. فيمكن تصوّر وجود مجموعة من الخيارات أمام المجتمع كما هو مبين بالجدول (1–1)

جدول (1–1)
إمكانيات إنتاج القمح والبنادق(بالآلاف)

البدائل	القمح(بآلاف الأطنان)	البنادق(بالآلاف)
A	0	150
B	10	140
C	20	120
D	30	90
E	40	50
F	50	0

النظرية الاقتصادية Economic Theory

تعتمد النظرية الاقتصادية كبقية النظريات الأخرى على تجريد الواقع من تعقيداته المتعددة وتبسيطه ليسهل فهمه واستيعابه وتستخدم النظرية لشرح الظواهر والتنبؤ بها.

كما تتكون النظرية الاقتصادية من مجموعة كبيرة من المعارف والنظريات الفرعية والأفكار والمفاهيم الاقتصادية وتشرح النظرية الاقتصادية بصفة عامة العلاقات الموجودة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية – والمتغير هو أي شيء يأخذ قيمة متغيرة ومن أمثلة المتغيرات الاقتصادية (الكمية المطلوبة ، الكمية المعروضة ، السعر ، التكلفة ، الاستثمار) وغيرها

وتهدف النظرية الاقتصادية إلى تنمية إدراكنا ومعارفنا عن العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض. فهي تحاول أن تشرح العلاقة السببية بين تلك المتغيرات أي تحاول تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل في العلاقة موضوع البحث الأمر الذي يساعدنا في اختيار البيانات وتحليلها لتفسير مختلف الظواهر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل في ضوء هذه المتغيرات المستقلة. وهناك طريقتان لمعرفة ما إذا كانت النظرية جيدة أم لا. هما :

أولاً : أن تكون فرضيات النظرية سليمة ، بمعنى أن تكون متوافقة منطقياً مع بعضها البعض.

ثانياً : أن تكون النظرية قابلة للاختبار ؛ وذلك لمعرفة مدى قدرتها في الواقع على التنبؤ بالمتغيرات المقصودة. فإذا كانت لها القدرة على التنبؤ تكون نظرية مفيدة. إذ أن التنبؤ يساعدنا في مجابهة الظواهر الاقتصادية أو على الأقل الاستعداد لها. فالنظرية المفيدة هي التي تساعدنا على فهم الواقع. والنماذج الاقتصادية التي سنستخدمها فيما بعد ستساعدنا أيضاً على فهم الظواهر الاقتصادية.

منحنى إمكانية الإنتاج (منحنى حدود الإنتاج) (Production Possibilities Curve)

لقد سبق أن ذكرنا بأن سبب المشكلة الاقتصادية يكمن في ندرة الموارد الاقتصادية أي توافرها بشكل محدود بحيث لا يكفي لإشباع الرغبات المتعددة من السلع والخدمات وهذا يحتم على المجتمعات ، وعلى الأفراد أيضا الاختيار أو المفاضلة بين إنتاج سلعة دون أخرى.

مثال:

نفرض أن عناصر الإنتاج التي لدينا ثابتة ، وأن الاقتصاد في حالة توظف كامل (لا توجد عناصر إنتاج معطلة ولنفرض أيضاً أن القدرات الفنية للمجتمع ثابتة أيضاً على الأقل في المدى القصير. فإذا أردنا إنتاج سلعتين – بالموارد المتوفرة لدينا واحدة مدنية كالقمح والأخرى عسكرية كالبنادق. فيمكن تصوّر وجود مجموعة من الخيارات أمام المجتمع كما هو مبين بالجدول (1–1)

جدول (1–1)

إمكانيات إنتاج القمح والبنادق(بالآلاف)

البدائل	القمح(بآلاف الأطنان)	البنادق(بالآلاف)
A	0	150
B	10	140
C	20	120
D	30	90
E	40	50
F	50	0

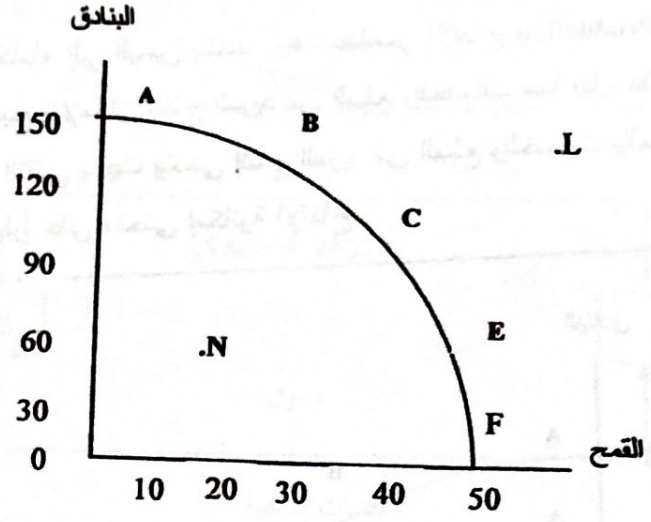

شكل(1-1) منحنى إمكانيات الإنتاج

من خلال جدول(1-1) نلاحظ أنه لو استخدمت كل الموارد في إنتاج السلعة المدنية(القمح) لأمكن الحصول على 50 ألف طن سنوياً من هذا المحصول بينما لا يمكن إنتاج أي شيء من السلع العسكرية (البنادق)، وكذلك لو خصصت كل الموارد لإنتاج البنادق لأمكن إنتاج 150 ألف بندقية في السنة بينما لا يمكننا إنتاج أي شيء من القمح. ولا شك أن هذين الوضعين يصوّران حالتين متطرفتين إذ بين هذا وذاك توجد خيارات متعددة ، حيث يمكن إنتاج مجموعات مختلفة من السلعتين. فمثلاً عند الانتقال من النقطة A إلى النقطة B يمكن إنتاج 10 آلاف طن سنوياً من القمح وإنتاج 140 ألف بندقية سنوياً وعند الانتقال من النقطة B إلى النقطة C يمكن إنتاج 20 ألف طن سنويا من القمح وإنتاج 120 ألف بندقية وهكذا عند زيادة الكمية المنتجة من القمح تقل الكمية المنتجة من البنادق وهذا ما يعرف بمبدأ الإحلال أي أننا نحل سلعة محل سلعة أخرى. ولا يعني هذا استبدال سلعة بسلعة أخرى ولكن يتم ذلك بنقل أو تخصيص بعض الموارد المستخدمة في إنتاج سلعة معينة إلى إنتاج سلعة أخرى. أي أنه لا يمكننا الحصول على المزيد من سلعة كالقمح مثلاً إلا إذا كنا مستعدين للتضحية بجزء من السلعة الأخرى كالبنادق. والشكل (1-1) يبين لنا مشكلة الندرة بيانياً.

وللوصول إلى هذه الخيارات المبينة بالجدول والرسم لابد أن تكون جميع عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلاً كاملاً وبأقصى كفاءة فإذا كنا عند نقطة داخل حدود منحنى إمكانية الإنتاج مثل النقطة N على يسار المنحنى مما يعني أنه وجود عناصر إنتاج معطلة أو أنها لم تستغل الاستغلال امثل فعند هذه النقطة يتم إنتاج 20 ألف طن من القمح و60 ألف بندقية فقط . أما أي نقطة خارج المنحنى أي على يمين المنحنى مثل النقطة (L) فانه يصعب الوصول إليها ذلك لأن المتوفر من عناصر الإنتاج والتشغيل الكامل لهذه العناصر تحدّ من الوصول إلى مثل هذه النقطة.

انتقال منحنى إمكانية الإنتاج

ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج بكامله إلى اليمين بسبب زيادة عناصر الإنتاج **Factors of Production** (كزيادة عدد السكان) بحيث يصبح بالإمكان إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يدل على نمو الاقتصاد وتطوره. كما ينتقل المنحنى بسبب التقدم التقني بحيث يتسنى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بالموارد المتاحة. ويبين شكل (2-1) التغّير الذي يمكن أن يطرأ على منحنى إمكانية الإنتاج.

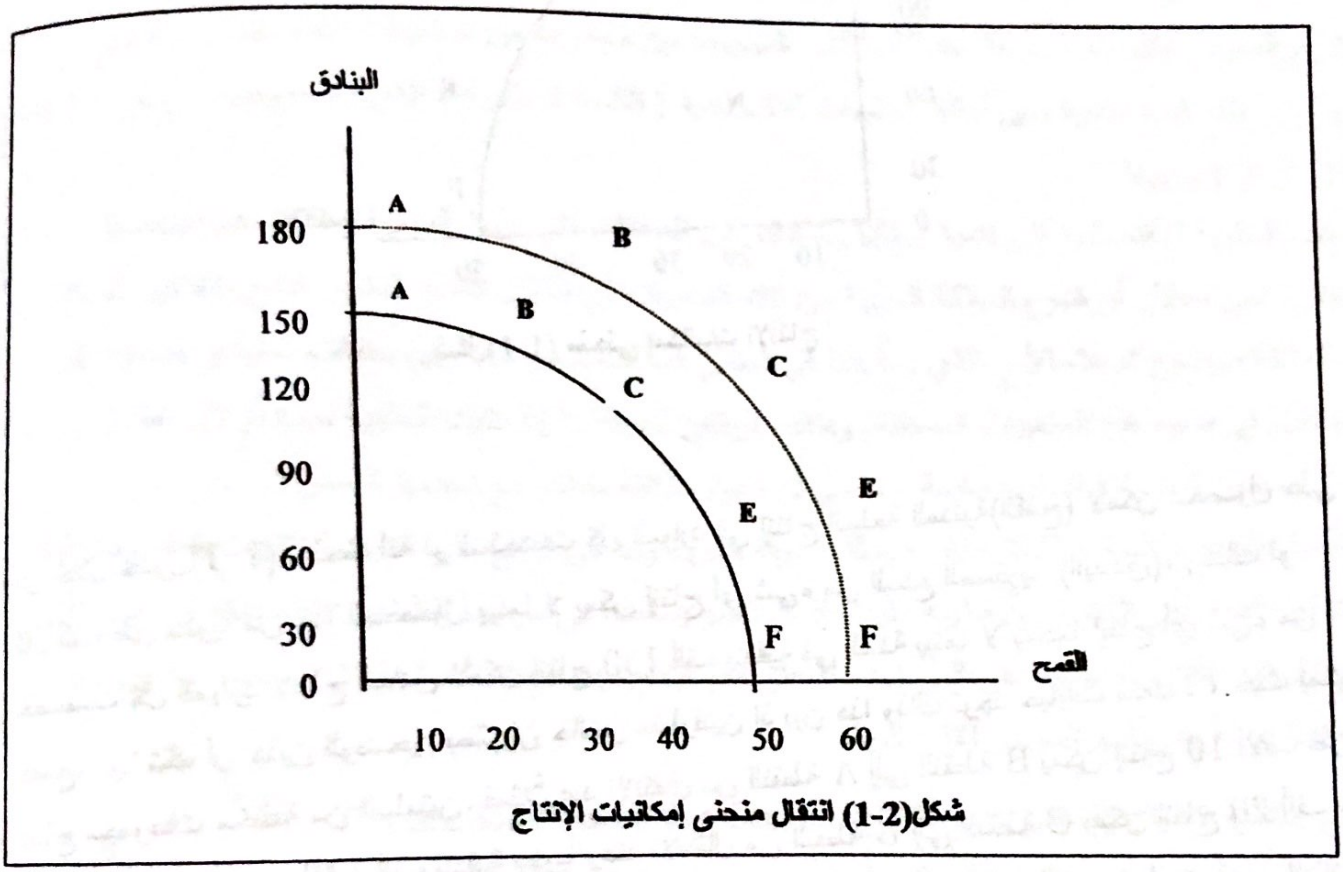

شكل(2-1) انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج

اشرنا سابقاً إلى أن للموارد الاقتصادية استعمالات بديلة بمعنى أنها يمكن أن تستخدم في إنتاج أكثر من سلعة والمجتمع يستطيع أن يوجه هذه الموارد لإنتاج السلع التي يرغب باستهلاكها. فمثلاً يمكن أن تستغل رقعة معينة من الأرض في إنشاء مصنع لإنتاج مادة الحديد أو قد تستغل في إنشاء مصنع للغذاء وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)، وتكلفة الفرصة البديلة هي أفضل استخدام كان يمكن أن يوظف فيه عنصر الإنتاج بدل الاستخدام الفعلي، أو الفائدة أو الفرصة المضحى بها من اجل الاستخدام الحالي.

أو هي قيمة العائد المضحى به عن طريق اختيار بديل دون أخر.

تدفق الدخل

إن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومعقدة غير انه يمكن وضعها في إطار مبسّط من شأنه أن يوضّح الملامح الأساسية للنشاط الاقتصادي ويمكن تصوير هذا النشاط في شكل تدفق دائري يبين العلاقة بين عرض الخدمات الإنتاجية والطلب عليها. فعناصر الإنتاج تسهم في العملية الإنتاجية بتقديم خدماتها الإنتاجية وتحصل على مكافآت نظير هذه المساهمة ، ويمكن النظر لهذا التدفق من زاوية أخرى وهي أن الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج ستنفق على السلع والخدمات المنتجة والشكل التالي يوضّح دورة النشاط الاقتصادي.

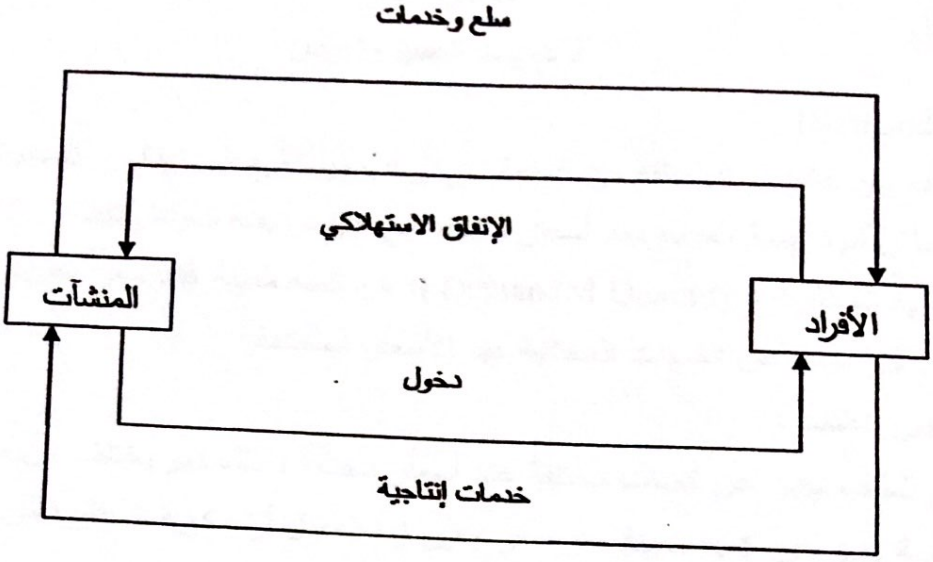

شكل (3-1)

تدفق الدخل والنشاط الاقتصادي

فالجزء العلوي من الرسم يبين إنفاق الأفراد على السلع والخدمات التي تقدّمها المنشآت أما الجزء الأدنى يبين ما يحصل عليه الأفراد من دخول نظير ما قدموه من خدمات إنتاجية.

وتتم عملية تبادل السلع والخدمات فيما يُعرف بسوق السلع بينما يتم الحصول على الموارد الإنتاجية في سوق عناصر الإنتاج.